سفارة المملكة المغربية تقيم حفل استقبال لمناسبة حلول ذكرى تربع الملك محمد السادس العرش

رام الله- وفا- أقامت سفارة المملكة المغربية لدى دولة فلسطين، مساء أمس الخميس، حفل استقبال في رام الله، لمناسبة حلول الذكرى السابعة والعشرين لتربع الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين.

وكان في استقبال المدعوين، السفير المغربي لدى دولة فلسطين عبد الرحيم مزيان.

وحضر الحفل أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عزام الأحمد، ممثلا عن الرئيس محمود عباس، إلى جانب عدد من أعضاء اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير، والمركزية لحركة "فتح"، ووزراء، ورجال دين، وشخصيات سياسية ووطنية واقتصادية وثقافية، ومسؤولين في الأجهزة الأمنية، وممثلين عن القوى والفصائل والنقابات والاتحادات الشعبية، وأبناء الجالية المغربية.

ورحب السفير مزيان بحضور العرس الوطني المغربي الفلسطيني المشترك، الذي يخلد احتفال المغاربة بالذكرى الـ27 لتربع الملك محمد السادس على عرش أسلافه الميامين، معربا عن سعادته بالحضور الواسع رغم الظروف المؤسفة التي تمر بها فلسطين، في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

وأشار إلى أنه أوصى بإزالة مجموعة من المظاهر الاحتفالية، نظرا لخصوصية الظروف التي تعيشها فلسطين.

وأكد مزيان أن الترابط الوجداني المغربي الفلسطيني، لدليل ساطع على قوة العلاقة الأخوية المتميزة التي تجمع بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، تحت القيادة الرشيدة والحكيمة لقائدي البلدين، الملك محمد السادس وأخيه الرئيس محمود عباس.

وقال، إن إحياء ذكرى عيد العرش المجيد في الربوع الفلسطينية الشامخة والمباركة يعكس مدى التضامن المتبادل بين الأشقاء المغاربة والفلسطينيين، حيث ستظل عبارة الملك في خطاب العرش الأسبق شاهدة على مدى هذا التلاحم المتواصل في شتى المناسبات والأزمنة، في الشدة كما في الرخاء، وذلك حينما أكد بقوله: "إن الاهتمام بالأوضاع الداخلية لبلادنا لا ينسينا المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق".

واستذكر سفير المملكة المغربية المواقف الثابتة والجهود المبذولة للملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني، لإضافة إلى العمل الدؤوب الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس بقيادة الملك لدعم صمود أبناء المدينة المقدسة، وتوفير الظروف المناسبة للعيش الكريم والحفاظ على التراث المعماري والحضاري والتاريخي الإسلامي والمسيحي للمدينة المقدسة، والتخفيف من وطأة الاحتلال ومشاريع التهويد.

وقال: انطلاقا من هذه الرؤية الملكية الاستراتيجية، تواصل المملكة المغربية نضالها الدبلوماسي والشعبي لنصرة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، في الانعتاق والحرية تحت سيادة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وذلك في إطار مبدأ حل الدولتين الذي يدعمه ويتوافق عليه السواد الأعظم من أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وأكد أنه وأمام التطورات الميدانية الخطيرة وغير المسبوقة التي يشهدها قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، فإن المملكة المغربية تعرب عن قلقها العميق إزاء هذه الأوضاع المأساوية، وتؤكد رفضها وإدانتها لكل التجاوزات وسياسة العقاب الجماعي والتهجير القسري والتطرف الاستيطاني، مؤكدة أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية ومن الدولة الفلسطينية الموحدة.

وأكد أن المغرب واستنادا لموقفها الثابت والداعم لمبدأ السلام العادل والشامل والمستدام بالشرق الأوسط، فإنها تدعم كل المبادرات البناءة التي تهدف إلى إيجاد حلول عملية لتحقيق وقف ملموس وحقيقي ودائم لإطلاق النار، ومعالجة الوضع الإنساني في غزة التي ما زالت تئن تحت القصف والقتل والتشريد.

وبين أن ذلك يفسر انخراط بلاده المسؤول في تطبيق مقتضيات القرار الأممي رقم 2803 بشأن إنهاء النزاع في غزة، حيث وقعت المملكة المغربية في 15 تموز / يوليو الأخير اتفاقية مع مجلس الأمن تشمل نشر ضباط وأطر أمنية وإقامة مستشفى عسكري ميداني ضمن قوة الاستقرار الدولية في قطاع غزة، وذلك على أمل إخراج اتفاق وقف إطلاق النار من عنق الزجاجة، وبعث الأمل في وقف معاناة الشعب الفلسطيني في غزة، الذي تربطه ذكريات طيبة مع البعثة الطبية العسكرية التي عملت في المستشفيات العسكرية المغربية المتنقلة بالقطاع في عدة مناسبات سابقة، إضافة إلى ما تتميز به التجربة العسكرية المغربية من تجربة مشهود لها في مجال حفظ السلام ضمن تشكيلة القبعات الزرق الأممية.

وحيا سفير المملكة المغربية الجهود الدبلوماسية الموفقة التي تقودها القيادة الفلسطينية، في ضوء الزخم السياسي والدبلوماسي الدولي المتصاعد نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، معربا عن أمله في أن تكلل مجهوداتها بالنجاح والتوفيق.

وأكد أن العلاقات المغربية الفلسطينية سجلت في الآونة الأخيرة طفرة في مواصلة وتطوير التعاون الثنائي بين كلا البلدين في مختلف المجالات، رغم ظروف الحرب القاسية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية الصعبة، والتي لم تمنع الحكومة الفلسطينية من العمل على قدر المستطاع على الوفاء بالتزاماتها خدمة لصمود الشعب الفلسطيني.

وتابع، تمكنا خلال هذه السنة من تحقيق الكثير من الأهداف والإنجازات ومشاريع الاتفاقيات في مختلف المجالات، على أمل التوقيع عليها خلال الدورة الأولى للجنة المشتركة المغربية الفلسطينية المزمع عقدها بالعاصمة المغربية الرباط في أقرب الآجال الممكنة.

وتقدم بالشكر الخالص والتقدير الكبير لدولة فلسطين، رئاسة وحكومة وشعبا، على مساندتهم الصادقة والعفوية للمنتخب المغربي لكرة القدم خلال الأطوار النهائية لكأس العالم 2026، والتي أظهر فيها الشعب الفلسطيني في غزة والضفة والقدس، حبه وفخره الكبيرين بأشقائه المغاربة، وفرحته العارمة بإنجازاتهم الرياضية المتميزة، في تلاحم وجداني منقطع النظير، رغم الأوضاع الصعبة.

وقال إن الشعب الفلسطيني العظيم نجح في إخراج الفرحة من قلب المعاناة، والتقم السعادة من فوهة الحزن، مبرقا للعالم بأسره بعدة رسائل ملهمة للضمير الإنساني مفادها: أنه شعب طبيعي يحب الحياة، ويسعى جاهدا إلى العيش في سلام أسوة بباقي سكان العالم، وأنه شعب يتقاسم مع الأشقاء وباقي دول العالم كل مشاعر الود والتعايش والتعارف، ويطمح أن يعامل بذات القيم والمشاعر، وأنه شعب يمتلك من القوة والصمود ما يكفيه لتحقيق أهدافه المستحقة في الحرية والسيادة الوطنية.

وفي مستهل كلمته، نقل الأحمد، تحيات الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية للملك محمد السادس وللشعب المغربي الشقيق، وأحر التهاني لمناسبة حلول الذكرى السابعة والعشرين لتربعه على عرش أسلافه، متمنيا له كل النجاح والتوفيق في خدمة المغرب الشقيق نحو التقدم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، والمضي قدما نحو تعزيز الدور المميز الذي تقوم به المغرب الشقيق ملكا وشعبا وحكومة للشعب الفلسطيني سياسيا واقتصاديا وثقافيا، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية والقدس عاصمة الدولة الفلسطينية الأبدية بشكل خاص، من خلال بيت مال القدس ومؤسساتها، وخاصة حماية المقدسات بشكل مباشر، أو على الصعيد الفلسطيني والدولي.

وأشار إلى الدور السياسي المغربي المميز الذي قامت به ومازالت، مستمرة في تحمل الأعباء السياسية والاقتصادية والأمنية، وآخرها مشاركتها في تحمل مسؤوليات حفظ الأمن والاستقرار في قطاع غزة وفقا لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقطاع، من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. والسير به قدما لإنهاء معاناة أهلنا هناك وإعادة الإعمار فيه بأسرع وقت ممكن.

وتطرق الأحمد للأوضاع والتطورات الفلسطينية في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل، والذي يتركز في إعادة الاحتلال لمختلف المناطق في الضفة الغربية من جديد، وما يرافق ذلك من الاستيلاء على المزيد من أراضي الضفة التي سبق أن خرجت منها، وخاصة معسكرات جيش الاحتلال التي انسحب منها، وكذلك العودة للمستوطنات التي تم إخلاؤها، والاستيلاء على آلاف الدونمات من أجل توسعتها وإقامة الطرق الرابطة بينها، إضافة لتهجير المواطنين من عدد من المخيمات مستخدما لها لأغراض عسكرية، إلى جانب إقامة مئات الحواجز في أنحاء الضفة الغربية ليقطع التواصل بينها للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية متواصلة وفقا للاتفاقيات الموقعة والقرارات الشرعية الدولية التي أكدت على قيامها والاعتراف بها.

وأكد أنه آن الأوان للأمم المتحدة ومؤسساتها ومعها المجتمع الدولي ممثلا بالدول الكبرى، لأن تتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية من أجل وضع حد للسياسة العدوانية لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ومساعدة الشعب الفلسطيني لإنهاء احتلال أراضيه وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بذلك.

حمد: جهود حكومية لضمان وصول الخدمات للفئات الأكثر هشاشة

رام الله- الحياة الجديدة- قالت وزيرة التنمية الاجتماعية ووزيرة الدولة لشؤون الإغاثة بالإنابة سماح حمد، إن الحكومة الفلسطينية تواصل تطوير منظومة حماية اجتماعية وطنية متكاملة، تقودها المؤسسات الوطنية، وتعزز الترابط بين الاستجابة الإنسانية وجهود التعافي والتنمية، بما يضمن وصول الخدمات إلى الفئات الأكثر هشاشة، ويحافظ على كرامة المواطنين وصمودهم في ظل التحديات الإنسانية والاقتصادية غير المسبوقة التي تواجه دولة فلسطين.

جاء ذلك خلال اجتماع مجموعة عمل قطاع الحماية الاجتماعية، الذي عقد في مقر وزارة التنمية الاجتماعية بمدينة رام الله، بمشاركة رئيس قسم التعاون في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي أندريا فيراري برافو، والممثل الخاص لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في دولة فلسطين جوناثان فيتش، والأمانة العامة لتنسيق المساعدات المحلية، إلى جانب ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمؤسسات الدولية والوطنية الشريكة، ومن جانب الوزارة الوكلاء المساعدين، والمديرين العامين، ورؤساء الوحدات، ومديري المديريات المختصة.

وأكدت حمد أن قطاع الحماية الاجتماعية لم يعد يقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية أو النقدية، بل أصبح أحد أهم ركائز تعزيز الكرامة الإنسانية، والتماسك المجتمعي، وبناء مؤسسات الدولة القادرة على الصمود والاستجابة للأزمات.

وأشارت إلى أن الكارثة الإنسانية المتواصلة في قطاع غزة، إلى جانب التحديات المتزايدة في الضفة الغربية، تفرض ضرورة الاستثمار في منظومة حماية اجتماعية وطنية أكثر كفاءة واستدامة، بالتوازي مع مواصلة الحكومة تنفيذ برنامجها الإصلاحي الهادف إلى تعزيز الحوكمة، والشفافية، والتحول الرقمي، وتطوير الخدمات الحكومية بما يلبي احتياجات المواطنين.

واستعرضت أبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة خلال المرحلة الماضية، وفي مقدمتها تطوير السجل الاجتماعي الوطني باعتباره المرجعية الوطنية لاستهداف الأسر المستحقة، والعمل على استكمال التحقق من البيانات ودمجها ضمن نظام وطني موحد بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدد من الشركاء، إلى جانب تطوير نظام إدارة الحالة، وتعزيز حوكمة البيانات، وتنفيذ مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية الممول من البنك الدولي، ومشروع "NEXUS" الممول من الاتحاد الأوروبي.

كما أشارت إلى مواصلة تنفيذ برامج المساعدات النقدية، وعلى رأسها برنامج "إنقاذ الحياة" لدعم الأسر في قطاع غزة، وبرنامج "قادة المستقبل" لدعم الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية، مؤكدة أهمية الانتقال من تمويل المشاريع قصيرة الأمد إلى الاستثمار في الأنظمة الوطنية المستدامة، وتعزيز التمويل طويل الأجل لقطاع الحماية الاجتماعية.

من جانبه، أكد رئيس قسم التعاون في مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي أندريا فيراري برافو استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بدعم الحكومة الفلسطينية وبرنامج الإصلاح الوطني، مشيراً إلى أهمية نتائج اجتماع مجموعة المانحين الذي عقد في بروكسل، وما أسفر عنه من تعهدات مالية جديدة لدعم الموازنة الفلسطينية والخدمات الأساسية.

وأشاد بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الفلسطينية في تنفيذ برنامج الإصلاح، مؤكداً أن ما تم عرضه خلال اجتماع بروكسل حظي بتقدير واسع من الدول المشاركة رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها فلسطين، مجدداً التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعم برامج المساعدات النقدية، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، ومبادرة "معاً غزة"، بما يسهم في دعم جهود التعافي وتعزيز صمود المواطنين.

بدوره، أكد الممثل الخاص لليونيسف في دولة فلسطين جوناثان فيتش أن الحماية الاجتماعية تمثل جسراً يربط بين العمل الإنساني وجهود التعافي، وأن الاستجابة الإنسانية يجب أن تسير بالتوازي مع إعادة بناء الأنظمة الوطنية.

وأشار إلى استمرار التحديات الإنسانية في قطاع غزة، وأهمية مواصلة برامج المساعدات النقدية للفئات الأكثر ضعفاً، ودعم الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، مثمناً التقدم الذي أحرزته وزارة التنمية الاجتماعية في تطوير السجل الاجتماعي الوطني، وتعزيز تبادل البيانات مع الشركاء، وتطوير الآليات الهادفة إلى الحد من ازدواجية المساعدات وتحسين كفاءة الاستجابة الإنسانية.

وتضمن الاجتماع عدداً من العروض الفنية التي استعرضت هيكلية منظومة التنسيق الخاصة بقطاع الحماية الاجتماعية، وآليات الربط بين منظومة التنسيق الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة ومنظومة العمل الإنساني، بما يعزز التكامل بين الاستجابة الإنسانية والجهود التنموية، ويرفع كفاءة التنسيق بين مختلف الشركاء. كما جرى استعراض واقع مجموعات العمل القطاعية، ومصادر التمويل، وأدوار المؤسسات الوطنية والدولية في دعم قطاع الحماية الاجتماعية، إلى جانب مناقشة التقدم المحرز في تطوير السجل الاجتماعي الوطني، وتحديث بيانات الأسر، وتعزيز نظام إدارة الحالة، وآليات تبادل البيانات بين الشركاء، وجهود الحد من ازدواجية المساعدات الإنسانية.

واستعرض المشاركون أولويات قطاع الحماية الاجتماعية خلال المرحلة المقبلة واحتياجات التمويل، بما يضمن وصول الخدمات إلى مستحقيها بكفاءة وعدالة، كما تم التأكيد على المضي في تنفيذ عملية جمع بيانات الأسر في قطاع غزة وربطها بالسجل الاجتماعي الوطني، بما يعزز دقة الاستهداف ويدعم التخطيط لبرامج الإغاثة والتعافي. وفي ختام الاجتماع، أكدت د. حمد أهمية مواصلة حشد الدعم الدولي في ظل التراجع المقلق في دخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، مشيرة إلى تنظيم مؤتمر إعلامي خلال الأيام المقبلة لعرض مستجدات الأوضاع الإنسانية والأمن الغذائي.

كما شددت على ضرورة معالجة الديون المتراكمة للمؤسسات الشريكة، والتي تجاوزت 35 مليون شيكل، بما يضمن استدامة خدمات الرعاية والتأهيل، خاصة للفئات الأكثر هشاشة.

واتفق المشاركون على مواصلة تعزيز الشراكة والتنسيق بين الحكومة وشركائها، وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية الوطنية، بما يعزز كفاءة الاستجابة الإنسانية وجهود التعافي والتنمية.

سفارة فلسطين بالقاهرة تسلّم شهادات مزاولة المهنة لـ221 طبيباً وطبيب أسنان من خريجي غزة

القاهرة- الحياة الجديدة- سلّمت سفارة دولة فلسطين لدى جمهورية مصر العربية، امس، شهادات مزاولة المهنة لـ221 من خريجي كليتي الطب البشري وطب الأسنان من أبناء قطاع غزة المتواجدين في مصر، عقب استكمالهم المتطلبات المهنية واجتيازهم امتحانات مزاولة المهنة التي عقدت في مقر السفارة خلال شهر شباط/ فبراير الماضي.

وجاءت هذه الخطوة في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى تمكين الكفاءات الفلسطينية من استكمال مسيرتها المهنية، رغم الظروف الاستثنائية التي فرضتها حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

وأكد وزير الصحة ماجد أبو رمضان، في كلمة مسجلة خلال الفعالية، أن عقد امتحانات مزاولة المهنة في هذه الظروف الاستثنائية يجسد الإرادة الفلسطينية الراسخة في حماية الكفاءات الوطنية وصون حقها في مواصلة رسالتها الإنسانية.

وأشار إلى أن الاستثمار الحقيقي يكمن في الإنسان الفلسطيني، وفي الأطباء والكفاءات التي ستقود عملية إعادة بناء القطاع الصحي الفلسطيني خلال المرحلة المقبلة، مؤكداً أن ما تحقق يثبت أن العلم يبقى السلاح الأقوى في مواجهة محاولات استهداف الإنسان الفلسطيني ومستقبله.

بدوره، أكد نائب سفير دولة فلسطين لدى مصر ناجي الناجي، أن دولة فلسطين، بتوجيهات من الرئيس محمود عباس، تواصل بذل كل الجهود لتوفير الدعم والتسهيلات لأبناء الشعب الفلسطيني، خاصة الطلبة والخريجين القادمين من قطاع غزة، بما يضمن استمرار مسيرتهم التعليمية والمهنية. وشدد الناجي على أن هذه الكفاءات ستكون في طليعة الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة بناء القطاع الصحي الفلسطيني الذي تعرض لتدمير واسع جراء العدوان الإسرائيلي، مؤكداً أن الجهود الوطنية تتجه نحو إعادة إعمار قطاع غزة والقدس وسائر الأراضي الفلسطينية بسواعد أبناء الشعب الفلسطيني فور عودتهم إلى وطنهم.

وهنأ الناجي الأطباء الخريجين بهذا الإنجاز، معتبراً نجاحهم استثماراً وطنياً في الإنسان الفلسطيني، وتجسيداً لقدرة أبناء الشعب الفلسطيني على مواصلة طريق العلم رغم ما تعرضوا له من تهجير ومعاناة واستهداف طال مختلف مناحي الحياة، معرباً عن تقديره لجمهورية مصر العربية قيادة وشعباً على مواقفها الداعمة واحتضانها للطلبة وتقديم التسهيلات لهم.

وأشاد مسؤول الملف الطبي في السفارة وائل أبو عون بعزيمة الأطباء وإصرارهم على استكمال مسيرتهم العلمية رغم الظروف القاسية التي واجهوها، مؤكداً أنهم قدموا نموذجاً مشرفاً في الوفاء لرسالتهم الإنسانية والوطنية. من جهته، أكد ممثل الأطباء الحاصلين على مزاولة المهنة محمد الآغا، في كلمة الخريجين، أن الطب رسالة إنسانية وميثاق شرف قبل أن يكون مهنة، مشيراً إلى أن ما واجهه الأطباء من نزوح وغربة وشح في الإمكانات خلال الحرب لم يثنهم عن استكمال مسيرتهم العلمية، بل زادهم إصراراً على خدمة أبناء شعبهم والإسهام في بناء مستقبل القطاع الصحي الفلسطيني. واختُتمت الفعالية بأداء الطبيبات والأطباء "قسم مزاولة مهنة الطب" بصورة جماعية، بحضور عميد كلية الطب البشري بجامعة الأزهر في غزة محمد زغبر، وعدد من كوادر السفارة والملحقية الطبية.